

والحديث المكثف عن المساراة والانسابات ... غيرها من مبادئ الحزب الشيوعي  
هل تعوض الفلاح عن أرضه المصارفة ١٤

ومن أجل « خلق نموذج مواطن عربي موال للدولة ... » يقدم كنيغ مقترحة الثامنسي  
يشان « الزعامة العربية وتأثيرها » ... يقول بوجوب « التدخل من الزعامة العربية  
المحانية » و« تغيير معظم العاملين في القطاع العربي التابعين للأجهزة الحكومية  
والشركة والاحزاب بما في ذلك واضعي السياسة ... » والتشهير بقيادة ركسناج  
« واتخاذ خطوات فردية ضد كل شخصية سلبية في كل المؤسسات والشركات ... »  
ولأن السيد كنيغ منذب إلى الخطأ الذي وقعت فيه « السياسة التي لم تأخذ في  
المسبان الطبيعية العربية الشرقية والسطمية غير المتعمقة والتي تتميز بعمل الفلاح  
أكثر من عمل المثل ... (٢٦) » يقترح إيجاد « قادة قادرين على أن يكونوا نموذجاً  
شخصياً وان يمتلكوا الصفات التي تمكنهم من الإجابة على أسئلة المرتبكين المتخصصين  
ومن سوفهم إلى العمل المعقول على الصعيد الشعبي والشخصي ... »

ولكن هذا « البطل » ماذا سيكون جوابه على سؤال يطرحه فلاح شرقي سطمي ،  
غير متعمق ، خيالي ، لا عقلاني ، كما يصفه كنيغ ، وسؤال هذا الفلاح لماذا يصعبون  
أرضي ؟ ماذا سيكون جواب الزعيم وما هو الطريق الذي سيقترحه ؟ بالتاكيد أن  
الارتباك سينتقل من الفلاح إلى الزعيم ... هنا افترض كنيغ إلى درجة السذاجة في تقدير  
سذاجة ذلك الفلاح أو العامل الذي لن يجسد جواباً أيضاً عندما يتساءل لماذا اجري  
الله من أجل زعملي اليهودي الذي يؤدي نفس العمل ... ؟

وأما على صعيد المشكلة الثالثة ، أي الاقتصاد والعمل فإن كنيغ يعترض « بشأن  
الفارق الشاسع بين العرض والطلب على الأيدي العاملة في الاقتصاد بكل فروعه وخاصة  
فروع البناء وورش إصلاح السيارات وكل الأعمال اليدوية بشكل عام ، والتبعية التي  
تميز فروع اقتصاد كثيرة مرتبطة بهذه الأيدي العاملة ، أعطت شعوراً بالفنسية لدى  
هرب إسرائيل ... هذا الواقع يقدم له العمل التالي « يجب وضع اتفاقيات  
مناسبة مع كل إدارة مشروع أو معدل خاضع له قانون استثمار رأس المال ، فسي  
المناطق الحساسة ... بحيث لا يزيد عدد العمال العرب فيهما على نسبة ٢٠٪ ... »  
وه تعميق الحماية « ود تعيين الوكلاء العرب ووضع العقبات أمامهم » ... الاقتراحات  
الأخيران هما في متناول يد السلطات الإسرائيلية ، ولكن العنصر الأهم هو دور اليمين  
الغزابة العربية في الاقتصاد الإسرائيلي ، هنا يتناسى أن تحديد نسبة المستعملين  
العرب ، مسألة لا تمسهم فقط بل تمس الاقتصاد الإسرائيلي ككل ، لأن طرد العمال  
العرب « فإن سيعملون ... » أن مصيرهم هو البطالة ، وهي المشكلة الأولى ، وأما  
الثانية ، فمن أين سيأتي السيد كنيغ بالبدل ، وهو نفسه يعترف به « الفسارقي  
الشاسع بين العرض والطلب ... » فقد يستطيع أحضار عمال يهود ولكن ، من  
سويلاً مكانهم الشاغرة ؟ وفيما لو وجد من يحمل مكان العمال العرب ، فهل سيرخص  
العمال اليهود بممارسة المهنة التي يؤديها العرب ؟ هل سيرضون بنفس الأجور ... ؟  
والأخطر من ذلك ، أن العمال العرب والمهنة التي يؤديها ليست مسألة نسبية  
مشوية فهم لا يشغلون نسبة ٢٠٪ فقط ، هم مسؤولون عن مرحلة انتاجية لا يمكن  
الاستغناء عنها ، وبدون هذه المرحلة الانتاجية ، فإن ما يتبقى من مراحل الانتاج عرضه